المطلق ويقول إنه قد أحصى له ٥٧٢ مفعولا مطلقًا فى «العبرات» وثلاثين مفعولا مطلقًا فى قصة «اليتيم» وحدها مع أنها تقع فى ١٩ صفحة من «العبرات» مطبوعة ببنط كبير . وقد أورد لها المازنى أمثلة عدة زعم أنه من الممكن الاستغناء فيها عن هذه المفعولات المطلقة دون أن يضطرب التعبير مثل قول المنفلوطى : وقلت لابد أن يكون وراء هذا المنظر الضارع الشاحب نفس قريحة معذبة تذوب بين أضلاعه ذوبًا» . وقد علق المازنى على المفاعيل المطلقة السبعة والعشرين التى أوردها بقوله ، وهذه أمثلة للمفعول المطلق فى كتابة المنفلوطى كلها لا ضرورة إليها ولا داعى إلا من الرغبة فى تأكيد الغلو الذى يتطلبه من يحمل نفسه على التلفيق والتصنع وما يجرى هذا المجرى من الأغراض الأخرى .

وإن كنا لا نوافق المازنى على ما أطلقه من أن كل هذه المفعولات المطلقة لا ضرورة لها ويمكن الاستغناء عنها فمن بين هذه الأمثلة مثلا قول المنفلوطى «فيتهافت لها جسمه تهافت الخباء المقوض» ، إذ من الواضح أن المفعول المطلق هنا ضرورة لخلق صورة موحية . وهكذا الأمر فى عدد من الأمثلة الأخرى التى يستطيع أى قارئ أن يفصل فيها بين المازنى والمنفلوطى .

وكذلك الأمر فيما سماه المازنى بالإسراف فى النعوت فالمازنى عند تطبيق هذا المبدأ يلوح لنا أنه هو الآخر قد أسرف . وإن كنا نلاحظ أنه قد ربط هذا النقد بمبدأين لغويين سليمين أولهما : تأكيده للحقيقة اللغوية الثابتة التى تؤكد أن لا ترادف فى اللغة ، وأن ما يسمى مرادفًا لابد أن ينطوى على مفارقات ظلال تمييزه عن مرادفه . والمبدأ الثانى يعبر عنه المازنى تعبيرًا سليما بقوله : «كل لفظة يمكن الاستغناء عنها قاتلة للكاتب فإن العلم أغنى فى باب